

التعليم في مصر.. إلي أين؟ (٥)

الوجبة المسمومة!

٢٦٥٤ حالة تسمم في المدارس.. منهم ١٤٥٠ حالة في الدقهلية فقط

**الوجبة المدرسية
ما زالت حاضرة
بين وزارات
التموين
والتعليم
والصحة!**

أجمع الخبراء والمتخصصون - أن التغذية السليمة بداية التفوق الدراسي.. ولكن لوزارة التربية والتعليم رأياً مخالفاً ومن ثم أهملت تلك الوجبة من الناحية الصحية وتركت الحيل على الغارب لكل من تسول له نفسه من المتاجرة والربح على حساب أرواح وحياة أبنائنا التلاميذ، فرغم تعدد حوادث تسمم التلاميذ خلال السنوات الأربع السابقة.. لم نسمع أن الوزارة قدمت مورداً واحداً للمحكمة أو إدراج اسمه في قائمة موزعي ومنتجي الأغذية الفاسدة للدرجة التي جعلت بعض هؤلاء الموردين يتقدمون ل مناقصات الوزارة أكثر من مرة ومن ثم تكرر تسمم التلاميذ، ولتطالعنا فيما بعد الوزارة بأن تسمم التلاميذ وهم و وأنه يرجع لحالة نفسية هستيرية (!!).

تحقيق إيمان الجندي

مجرد توصيات!!
● وزارة الصحة ومؤسساتها تكون مسئولة عن التأكد من سلامة المياه المخلوطة أثناء اعداد وجبات التغذية المدرسية كالكشف الدوري على التلاميذ وتحديد

الأمراض الناجمة من سوء التغذية ونقص الفيتامينات وأجراء البحوث بالتعاون مع وزارة التعليم، ثم وزارة التجارة والتأمين ويتمثل دورها في عدة نقاط تبدأ بتقديم أسماء الشركات القادرة على إنتاج الوجبات الغذائية على أن تكون حسنة السمعة ويمكن التعامل معها وتكون قادرة على تخزين

بسبب نقص الغذاء الصحي والهزال والأمراض الأخرى الناتجة عن الطفيليات.. ومن هنا كان توفير الغذاء في المدارس ضرورة ملحة خاصة إذا عرفنا أن ٥٤٪ من الأطفال مصابون بالانيميا و ٢٠٪ لديهم نقص في الفيتامينات.. مما دفع الدولة في بداية الامر لإظهار النوايا الحسنة للاهتمام بصحة تلاميذنا، مما جعلها تستقطع من ميزانيتها ما يقرب من ١٥٠ مليون جنيه من أجل وجبة تقدم لأطفالنا بالمدارس وتكون مدعمة وتساعد على التخلص من هذه الأمراض!
ولأن مسئولية الوجبة المدرسية موزعة بين ثلاث وزارات و ٢٦ محافظة على مستوى الجمهورية ومن ثم المسئولية تائهة ما بين وزارات التربية والتعليم، والصحة والتأمين من خلال لجنة مشتركة مهمتها دراسة التغذية والصحة المدرسية - إلا أن دورها كما أكدت الأيام أنه لا يخرج عن كونه ووضع

ثم خرجت تقارير وزارة الصحة بعد ذلك لتؤكد اتهام الوجبة المدرسية كسبب رئيسي في حالات تسمم التلاميذ، نظراً لسوء تصنيع تلك الوجبة وتخزينها مما أدى إلى انتشار بكتيريا التسمم الغذائي.. وتأكدت المواد الدهنية الموجودة بالوجبات المدرسية.. وهكذا حملت وزارة التربية والتعليم عبء تخريب عقول اولادنا وبنائنا إزهاق أرواحهم تنفيذاً لسياسة حكومة الحزب الوطني في العمل على الحد من الزيادة السكانية!!

● لأن توفير الوجبات المدرسية هو المخرج الرئيسي من مستنقع سوء التغذية الذي يعاني منه الأطفال خاصة مع ارتفاع مؤشرات الإصابة بسوء التغذية وتسجيل ١٧٥ حالة وفاة سنوياً للأطفال

حوادث تسمم تلاميذ المدارس كنتيجة طبيعية لجشع «ورد أو إهمال لجنة!!

التسمم بالجملة

● وجاءت معظم حالات التسمم خلال موسم عام ٩٦ بسبب تناول الوجبة المدرسية من نوع بسكويت «يفسر» بالكريمة والذي ثبت بالتحليل احتواؤه على بكتيريا التسمم الغذائي بالإضافة إلى وجود «ترنخ» من تأكسد المواد الدهنية في تلك الكريمة.. وقد أوقفت وزارة التربية والتعليم هذا النوع من التغذية، ولكن بعد فوات الأوان».

● ثم جاءت حالات التسمم خلال أكتوبر ١٩٩٧ بسبب تناول بسكويت من إنتاج مصانع صغيرة مثل «كريستال» الذي ثبت احتواؤه على عضويات هوائية مسببة للتسمم الغذائي - وقد تم غلق المصنع وكذلك تسمم بسبب

تناول وجبات بيض مسلوق والذي ثبت احتواؤه على البكتيريا المسببة للفلساد.. وأخيراً وليس أخراً حالات التسمم خلال أكتوبر ١٩٩٨ في الدقهلية والجيزة وقنا والتي شملت ١٦٢٤ حالة

تسمم بسبب

تناول وجبة بسكويت تبين عدم تجانس عنصر الحديد داخل العبوة - وقد تم غلق مصنع بسكويت

● وكما جاء بجريدة «الأخبار» بأن توصيات تلك اللجنة تمثلت فقط في تأجيل إضافة عنصر الزنك إلى الوجبة الغذائية لحين إجراء مزيد من الدراسة وخفض نسبة عنصر الحديد المضاف إلى الوجبات المدرسية والتأكيد على أن يكون الحديد المضاف إلى الوجبات الغذائية المدرسية من درجة الحديد الصالح للإضافة للمواد الغذائية ثم استخدام المقاييس القياسية

لتجنيس خلط العناصر المعدنية مع الدقيق على أن تجرى عمليات التحليل للعينات بطريقة أخذ العينات العشوائية وذلك من المنبع وقبل التصريح بتوزيعها على التلاميذ وذلك بمعرفة وزارة الصحة ممثلة في معاملها ومعهد التغذية.. ومن ثم أقرت اللجنة الدراسة الميدانية والبحوث التي تحدد الأشكال النهائية لتلك الوجبة المدرسية، بحيث يكون المنتج النهائي صحياً وجاذباً للتلاميذ وسهل التداول وله مدة صلاحية أطول على أن تعرض نتائج البحوث والعيينات على اللجنة العليا

للتغذية المدرسية وصولاً إلى تطبيقها! وبالفعل اعتمد وزراء التعليم والصحة والتمويل قرارات تلك اللجنة والتي لم تجتمع لتنفيذ توصياتها ولم تفعل شيئاً سوى وضع أوراق جديدة في ملف التغذية المدرسية.. ومن ثم تكررت

٥٤٪ من التلاميذ مصابون بالانيميا.. وعنصر الحديد «الوجبة» يصيب بالتسمم

الوجبات الغذائية لفترات مناسبة.. كذلك أسماء الشركات ذات التاريخ السيء في تصنيع الوجبات المدرسية وتم إدراجها في القائمة السوداء حتى لا يتعامل معها.. كذلك توفير المطاحن اللازمة لخلط الدقيق بعنصر الحديد بالمقاييس الخاصة لذلك بالإضافة للإشراف على عمليات خلط الدقيق بعنصر الحديد أثناء تصنيعها في الشركات

بالتنسيق مع معامل وزارة الصحة ومعهد التغذية.

ثم يأتي دور وزارة التربية والتعليم وقد تحدد في توفير الدعم المالي لتنفيذ خطة الدولة في تعميم التغذية المدرسية على المراحل التعليمية المختلفة طبقاً للخطة الموسوعة.. ثم ضرورة وجود عضو من وزارة الصحة وآخر من وزارة التمويل في اللجان الفنية عند إجراء المناقصات والممارسات التي تجديها الوزارة للتغذية المدرسية.

ثم توزيع الوجبات على التلاميذ وأن يكون التخزين داخل المدرسة في حدود أقل مدة مسموح بها بحيث لا تتعدى مدة التخزين في المدارس أسبوعاً واحداً فقط بعد التوريد من الشركات المختصة.

«الفريد» للصناعات الغذائية بالجيزة حتى يستوفى الاشتراطات الصحية، وإيقاف صرف وجبة البسكويت بإدرات العريش ورفع لودود تغيير في الخواص الطبيعية - ولكن أيضا بعد وقوع الكارثة وبعد فوات الاوان وبعد سقوط حوالي ٢٦٥٤ حالة تسمم حتى أكتوبر ١٩٩٨ منهم فقط ١٤٥٠ حالة في الدقهلية ● وقد كان عام ٩٩ أكثر حفا حيث قلت حالات التسمم بشكل شبه نهائى!

● ووسط كل هذه الحالات من التسمم الجماعى وتخوف أولياء الأمور وذعر التلاميذ تطالعنا وزارة التربية والتعليم بأن ما حدث لا يخرج عن كونه حالة هيستيرية جماعية - لتأتى بعد ذلك تقارير وزارة الصحة بعد تحليل عينات تلك الوجبات، ولتؤكد ان تسمم التلاميذ ليس وهما وان الوجبة المدرسية مسؤولة عن حالات التسمم بسبب سوء التصنيع والتخزين؟ وعدم وكالة تصنيعها للمتخصصين من معامل ومراكز البحوث والصناعات الغذائية.

وفي النهاية طالب الخبراء والمتخصصون وبعض الجهات المسؤولة إلغاء دور المتعهدين وأدخال المدارس كطرف مباشر فى تجهيز الوجبة .. ولكن وزارة التربية والتعليم فى حكومة الحزب الوطنى لا تسمع ولا تستجيب!